

Distr. General
25 February 2004

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
جيجو، جمهورية كوريا، ٢٩ - ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
أسلوب الإدارة البيئية الدولية

استعراض عام للتقدم المحرز في أسلوب الإدارة البيئية الدولية

تقرير المدير التنفيذي

أولاً - المقدمة

١ - اعتمد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في دورته الاستثنائية السابعة، في مقره د.١-٧/١ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ المتعلق بأسلوب الإدارة البيئية الدولية، تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بأسلوب الإدارة البيئية الدولية، والذي حوى توصيات حول موضوع تقوية الإدارة البيئية الدولية، وقرر أن يستعرض تنفيذ تلك التوصيات في دورته الثانية والعشرين، تبعاً للنتائج التي تسفر عنها القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وقرر أيضاً أن ينظر، أثناء دورته الثانية والعشرين، في تدابير إضافية لتقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢ - قررت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في خطتها للتنفيذ ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي: "بالتنفيذ الكامل لنتائج المقرر المتعلق بالإدارة الدولية لشؤون البيئة الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية السابعة، ودعوة الجمعية العامة إلى النظر أثناء دورتها السابعة والخمسين

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

في المسألة الهامة، المتسمة أيضاً بتعقدتها، والمتعلقة بإنشاء عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.^(١)

٣ - استذكرت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٥٧ لدورتها السابعة والخمسين، المقرر المذكور أعلاه للجنة المعنية بالتنمية المستدامة ودعت "الدول الأعضاء ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تقدم إلى الأمانة العامة تعليقاتها على المسألة الهامة، والمعقدة، المتعلقة بإنشاء عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بما في ذلك الآثار القانونية والسياسية والمؤسسية والمالية المترتبة على ذلك، وآثارها على نطاق المنظومة ككل،" وطلبت إلى الأمين العام "أن يقدم، بالاستناد إلى تلك الآراء، تقريراً إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه قبل دورتها الستين."

٤ - وبعد النظر في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٥٧، طلب المجلس/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثانية والعشرين، في المقرر ١٧/٢٢، الجزء الأول، إلى المدير التنفيذي "في إطار تنفيذ الفقرة ٤ من منطوق ذلك القرار"، "أن يدعو الحكومات إلى تقديم تعليقات مكتوبة عن الموضوع في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣"، "وأن يقدم تقريراً يتضمن تلك التعليقات الواردة من الحكومات" إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي للنظر فيه في دورته الاستثنائية الثامنة، المزمع عقدها في ٢٠٠٤ في جيجو، جمهورية كوريا.

٥ - وطلب مجلس الإدارة، في نفس المقرر، إلى المدير التنفيذي، "بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرفق البيئة العالمية، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، وعملاً بالفقرتين ٣٣ و ٣٤ من مقرره د.١-٧/١، وضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وتقديم مشروع خطة استراتيجية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة في عام ٢٠٠٤". وأكد المجلس ضرورة "أن يستند مشروع خطة الاستراتيجية إلى إسهامات من الدول سواء على الصعيد الإقليمي أو الوطني، وذلك لإدراج الأولويات الوطنية والإقليمية."

٦ - وطلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١٧/٢٢، الجزء الأول، إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة.

٧ - ويعرض هذا التقرير ملخصاً للإجراءات التي اتخذت أو التي اقترحت اتخاذها بشأن الإدارة البيئية الدولية تنفيذاً للجزء الأول من المقرر ١٧/٢٢ والمقرر د.١-٧/١ والتوصيات الواردة فيه، والمرفوعة من الفريق الحكومي الدولي للوزراء أو من يمثلهم، المعني بالإدارة البيئية الدولية وذلك في ضوء خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. ويغطي التقرير القضايا التالية:

(١) تقرير القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم البيع: A.03.II.A.1 والتصويب) الفصل الأول، القرار ٢ المرفق، الفصل الحادي عشر المعنون "الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة"، الفقرة ١٤٠، الفقرة الفرعية (د).

- (أ) عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛
- (ب) تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- (ج) خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات؛
- (د) تقوية تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- (هـ) الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛
- (و) تعزيز التنسيق في سائر منظومة الأمم المتحدة وفريق الإدارة البيئية.

٨ - خُص مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في مقرره د.١-٧/١، إلى ضرورة أن يقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بتشجيع المشاركة الجادة من جانب ممثلي المجموعات الرئيسية، والمنظمات غير الحكومية، بما فيها القطاع الخاص، وأن يوفر لها قنوات واضحة لتوصيل آرائها إلى الحكومات. وعلى ضوء مقرر مجلس الإدارة ١٨/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الذي طلب بموجبه إلى لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تستمر في عملها بشأن تعزيز إشراك المجتمع الدولي في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع مراعاة عملية الإصلاح الجارية حالياً في الأمم المتحدة، فإن النظر في تعديل المادة ٦٩ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة ينبغي أن يتم على هدى العمل الذي يضطلع به حالياً فريق الشخصيات البارزة المكلف من الأمين العام بموضوع تطور العلاقة بين المجتمع المدني والأمم المتحدة. وينظر الفريق الذي يرأسه الرئيس البرازيلي السابق السيد فيرناندو انريك كاردوسو، في كيفية تحسين العلاقة بين الأمم المتحدة وتنظيمات المجتمع الدولي والقطاع الخاص والبرلمانيين، ومن المتوقع أن يرفع الفريق تقريره النهائي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

ثانياً - مسألة العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

٩ - إعمالاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ ومقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٢، الجزء الأول، بعث المدير التنفيذي برسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى جميع الحكومات يدعوها فيها لأن تقدم، آراءها في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ حول مسألة العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وترفق طيه ورقة موضوعية حديثة مع الرسالة المشار إليها للعلم (UNEP/IEG/UM/1/1)، وتعرض أيضاً على المجلس/المنتدى في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/11 في هذه الدورة للنظر فيها.

١٠ - تلقت أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تعليقات كتابية من الحكومات التالية: بربادوس وكندا وشيلي والصين وجورجيا وإيطاليا (نيابة عن ٢٥ عضواً ودولة - منضمة إلى الاتحاد الأوروبي) وماليزيا والمكسيك وموناكو ونيوزيلندا والنرويج والاتحاد الروسي وسلوفينيا وسويسرا والجمهورية العربية السورية وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا.

١١ - ومن أصل الردود الـ ١٨ المذكورة أعلاه، (بما في ذلك واحدة تمثل أعضاء منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي والدول المنضوية تحت لوائها) أوضحت ١٢ من تلك الردود تأييدها للعضوية العالمية، وعارضتها ثلاث، فيما لم تحدد حكومتان مواقفهما نظراً لحاجتهما لمزيد من الوقت للنظر في هذه المسألة.

١٢ - أوردت الحكومات، كل على حدة، أسباب كثيرة سواء في تأييد العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي أو في معارضتها. وقد أوردت الحكومات المؤيدة للعضوية العالمية الأسباب التالية:

(أ) ينبغي أن يكون هيكل الإدارة أفضل هيكل مناسب لتلبية الاحتياجات الراهنة، وأن يكفل استفادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أي هياكل تكون متاحة وشفافة تماماً ومفتوحة لمشاركة الجميع. ومن شأن العضوية العالمية أن تلي هذه الحاجة وتتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة المشاركة في عملية صنع القرار بحقوق كاملة. وتساعد العضوية العالمية في تيسير وتقنين عملية صنع القرار بشأن المسائل البيئية العالمية؛

(ب) إنجاز برنامج الأمم المتحدة للبيئة لولايته للعمل كسلطة بيئية عالمية رائدة، تتولى وضع جدول الأعمال البيئي العالمي وتحسين التوافق في تنفيذ البُعد البيئي في التنمية المستدامة، والعمل كمناصر مسؤول للبيئة العالمية يقتضي أن تكون عضوية عالمية. فالعضوية الحالية لمجلس الإدارة تقوم على افتراض أن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة هي أن يكون بمثابة جهاز تنفيذي لتوجيه مجمل الأنشطة التي يمولها صندوق البيئة. وبذلك فلا ينتظر منه كثيراً أن يكون منتدى للبيئة العالمية للعالم أجمع. ثم إن تطور دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته طوال العقود الثلاثة الماضية، تجعل إعادة النظر في تلك الافتراضات الأساسية أمراً منطقياً؛

(ج) هناك طلب متزايد لايجاد تمثيل أكثر شمولية وشفافية وديمقراطية في المحافل الحكومية الدولية المعنية بالمسائل البيئية العالمية من أجل التصدي للقضايا التي تشغل جميع الدول. فبينما تمت إقامة مشاركة عالمية من جانب الحكومات في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، لا تزال عملية صنع القرار قاصرة على الـ ٥٨ عضواً الأمر الذي قد تكون له آثار سلبية على إدراك هذه الملكية العالمية من قِبَل الدول للمبادرات البيئية والقرارات التي يصدرها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. لذا يتعين الآن أن تُتخذ الخطوات القانونية لإنشاء تلك العضوية العالمية؛

(د) يؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً مهماً في تنسيق الأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في ضرورة تحسين التنسيق بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي لها عضوية عالمية؛

(هـ) يؤدي التوالي المستمر لاتجاهات التدهور البيئي والتحديات ذات الصلة في صحة الإنسان ورفاهه، إلى ظهور حاجة قوية للحوار والتوجيه الشاملين للسياسات العامة البيئية. لذا، ينبغي أن يكون الهدف الأكبر هو تحقيق إدارة بيئية دولية متسقة وشاملة وفعالة وذات كفاءة. فالبيئة الطبيعية بيئة عالمية، وكثير من المشاكل البيئية التي نواجهها هي مشاكل عالمية. وكل قطر معني، ومواجه بصورة مباشرة بهذه التحديات العالمية. لذا فإن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بوصفه المنتدى الدولي الرئيسي لتوجيه واستعراض السياسات العامة في المسائل البيئية، بدوره، لا بد أن يكون عالمياً؛

(و) تناقش مسائل السياسات العامة بشكل واسع فيما بين الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الإدارة. غير أن عملية صنع القرار، بما في ذلك إمكانية تقديم مقترحات هي عملية رسمية وقاصرة على

الأعضاء. وهذا خلل يجب معالجته. فالعضوية العالمية وحدها هي التي تمكن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي من أن يؤدي دوره بفعالية وأن يكون منتدىً عالمياً تمثيلاً في القضايا البيئية العالمية؛

(ز) اتفق وزراء البيئة، في مقرر مجلس الإدارة د.إ-١/٧ المتعلق بالإدارة البيئية الدولية على ضرورة قيام مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بتوفير التوجيه الشامل الضروري في السياسات العامة. وهذا يقتضي أن يكون جميع أعضاء الاتفاقات والعمليات البيئية ذات الصلة متعددة الأطراف أعضاء أيضاً في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وأن يكونوا بالتالي مشاركين بصورة مباشرة في عملية صنع القرار رسمياً؛

(ح) لا توجد موانع قانونية أو مؤسسية أو مالية أمام إنشاء عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. ومنتدى الأمم المتحدة للغابات مثال يوضح بجلاء أنه لا توجد أي موانع مؤسسية؛
 '١' بما إن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي سيتقوى بهذه العضوية العالمية، فبالمثل فإن أبعاداً وترتيبات أخرى للتنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة ستنتفع كذلك. ولما كان عمل وأنشطة مختلف مؤسسات الأمم المتحدة متداخلة ومتراصة، فإن تقوية ركيزة واحدة من ركائز التنمية المستدامة ستؤدي إلى تقوية الركائز الأخرى أيضاً؛

'٢' ينبغي ألا ينظر إلى إنشاء العضوية العالمية لمجلس الإدارة كسابقة لتغيير الأطر المؤسسية لهيئات صنع القرار الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(ط) فيما يتعلق باللجان والهيئات الفرعية الرئيسية، ينص النظام الداخلي للجمعية العامة على حق كل دولة عضو في أن تمثل في تلك الهيئات بما يدعم بدوره التمثيل العالمي في هيئتها الفرعية (مثل مجلس الإدارة)؛

(ي) بما أن المشاكل البيئية عالمية أو عابرة للحدود بطبيعتها، فلا بد أن تكون مشاركة البلدان في الإدارة الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عالمية وغير مقتصرة على مجموعة بلدان. وبنفس القدر؛ فإن عملية صنع القرار داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، السلطة البيئية العالمية الرائدة، ينبغي أن تكون مفتوحة لجميع البلدان، أي أن تكون عالمية تماماً.

١٣ - أما الحكومات التي قدمت الأسباب التي تعارض بها العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي فقد أوجزت النقاط التالية:

(أ) توجد تشكيلة عالمية بالفعل داخل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ظلت تعمل بصورة مُرضية. ومن المهم الاعتراف بأن قرارات مجلس الإدارة ذات طابع مفتوح. وحقيقة، فإن القيد

الوحيد أمام البلدان غير الأعضاء في هذا الأخير، هو أنها لا يمكنها المشاركة في جلسات التصويت؛ وهذه لا تحدث إلا في مرات نادرة، علماً بأن معظم المقررات تتخذ بتوافق الآراء؛^(٢)

(ب) لا ندري ما هي القيمة التي سيكتسبها إنشاء عضوية عالمية ولماذا يمنح هذا الوضع لبرنامج للأمم المتحدة؛

(ج) تعني العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي زيادة كبيرة في التكاليف المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبخاصة فيما يتعلق بالدعم المالي للمشاركة الكافية والمتوازنة من البلدان النامية. فسفر الوزراء سيتطلب قدراً أكبر من تعبئة الموظفين السياسيين والدبلوماسيين والتقنيين من البلدان النامية، مقارنة بما تتطلبه من البلدان المتقدمة. ولا تستطيع البلدان النامية تحقيق ذلك، ولا ندري ما إذا كانت المساهمات الطوعية ستكفي لتلبية الحاجة الأساسية للمساواة في المفاوضات؛

(د) تتوافر مناهج وممارسات داخل مجلس الإدارة تتسم بقدر كبير من الديمقراطية والكفاءة لضمان تسجيل آراء أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك آراء الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة والشركاء بشكل كاف، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني؛

(هـ) هناك احتمال أن يؤدي تطبيق فكرة العضوية العالمية وهي ديمقراطية الشكل والأساس، في الواقع، إلى زيادة تعقيد عملية صنع القرار داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كما ستؤدي إلى تغييرات ذات طابع هيكلية ومالي؛

(و) سيكون من غير المعقول النظر في جعل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عالمياً. معزل عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات العضوية المحدودة دون أن نضع في اعتبارنا النتائج المحتملة لهذه السابقة؛

(ز) قليل جداً من الهيئات الفرعية للجمعية العامة لديها عضوية عالمية؛

(ح) تثور الهواجس من أن إعطاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة عضوية عالمية سوف يعني اعتماد العضوية العالمية لسائر منظومة الأمم المتحدة؛

(ط) لوحظ أن عدم وجود عضوية عالمية لا يمنع الكيانات مثل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) من القيام بعملها المهم، وبذا فإن إنشاء عضوية عالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تجعله يشذ عن الممارسة المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة؛

(ي) من المحتمل أن يؤدي اعتماد العضوية العالمية إلى تكاليف إدارية أعلى كثيراً للمنظمة، ومن المرجح أن تكون المؤتمرات أضخم وأطول. وبما أن التكاليف الإضافية للسفر والمؤتمرات إضافية فسوف تأتي من الموارد الأساسية، فسوف تقل الموارد المالية المخصصة للبرامج؛

(٢) بالإضافة إلى ذلك، ينبغي ملاحظة أنه على الرغم من أن هذه النقطة لم تتر في ذلك التعليق - وهو أن غير الأعضاء لا يمكن أن يصيروا مسؤولين في مكتب مجلس الإدارة.

(ك) تنتفع جميع البلدان الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء من المشاركة العالمية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويُشجَع وزراء جميع البلدان على المشاركة النشطة في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والكثيرون منهم يفعلون ذلك. والبلدان الراغبة في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تجد لها صوتاً ودوراً عبر المشاركة العالمية؛

(ل) وفي الواقع، يتخذ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل قرار تقريباً بتوافق الآراء. ولا تُعرف أي حالة لقرار لمجلس الإدارة أضر أو أغفل رأي بلدٍ بسبب عدم أحقيته في التصويت رسمياً؛

(م) يبين لنا التاريخ أن المشاركة العالمية، وليست العضوية العالمية، مهمة لقيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعمله. لذا فإن العضوية العالمية حل مُكَلَّفٍ لمشكلة غير موجودة أساساً.

١٤ - أما الحكومات التي كان من المقرر أن تنظر إلى هذه المسألة بإيجابية فقد قدمت تعليقاتها التي اشتملت على:

(أ) ترحب بالورقة الموضوعية باعتبارها مساهمة إيجابية في الحوار داخل الجمعية العامة؛

(ب) تؤيد بقوة أن يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور أكبر في جدول الأعمال البيئي؛

(ج) من المهم للغاية مناقشة إنشاء العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

(د) ينبغي أن ينظر في إصلاح مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتنسيق مع الإصلاحات في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة مع مراعاة القضايا المتشابهة؛

(هـ) نجدد التأكيد على ضرورة تقوية الإطار المؤسسي من أجل التنمية المستدامة على المستوى الدولي؛

(و) نعيد التأكيد على أهمية تقوية الإدارة البيئية الدولية كجزء من الجهود الأوسع نطاقاً نحو تقوية الهيكل المؤسسي الشامل للتنمية المستدامة؛

(ز) يجب تقوية الإدارة البيئية الدولية وذلك بالاستفادة من الهياكل القائمة وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد يؤدي هذا إلى ترقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة للأمم المتحدة ذات ولاية عريضة القاعدة في المسائل البيئية؛

(ح) ينبغي أن تؤدي المفاوضات حول تحسين الإدارة البيئية الدولية إلى تقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث تتمتع جميع الدول على قدم المساواة بحق المشاركة؛

(ط) تلزم الحاجة إلى مزيد من الوقت للتفكير بصورة أعمق في قانونية ومشروعية إنشاء العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والآثار المالية المترتبة على ذلك.

١٥ - قالت حكومة واحدة أنها تتوقع أن يكون تقرير الأمين العام للجمعية العامة، والذي سيتضمن آراء البلدان حول هذه المسألة، مبنياً إلى حد كبير على الوثيقة UNEP/IEG/UM/1/1 ومُكَمِّلاً، إذا اقتضى الأمر، بالتعليقات الإضافية من البلدان.

١٦ - ويوجد تجميع أكثر تفصيلاً لآراء الحكومات الواردة أعلاه بالوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/6.

١٧ - سوف تدون دراسة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لهذه المسألة ثم تُعرض على الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بدوره برفع تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تبعاً لقرارها ٢٥١/٥٧ و٢٠٩/٥٨. وسيأخذ الأمين العام آراء الكيانات الأخرى المذكورة في القرارين بعين الاعتبار.

ثالثاً: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٨ - اعتمد مجلس الإدارة في مقرره د.أ-١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بشأن الإدارة البيئية الدولية، تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية، الذي خلص إلى أن تزايد التدهور البيئي يتطلب تعزيز القدرة على التقييم العلمي والرصد والإنذار المبكر. وعلاوة على ذلك، أوصى الفريق بضرورة إجراء المزيد من البحث في مسألة تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال تحسين قدرته على رصد وتقييم التغير البيئي العالمي بعدة طرق من بينها، إنشاء فريق حكومي دولي معني بالتغير البيئي العالمي.

١٩ - وفي الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، طرح المدير التنفيذي مقترحاً بإنشاء فريق حكومي دولي معني بالتغير البيئي العالمي لينظر فيه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. بيد أن المجلس/المنتدى قرر ضرورة إجراء المزيد من البحث في هذه القضية واستحدث عملية تشاورية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي مقرره ١/٢٢ أولاً (ألف)، دعا مجلس الإدارة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العلمية، إلى أن تقدم وجهات نظرها بشأن ثلاثة مسائل، وثمانية اعتبارات تتصل بتقييم البيئية والتغير البيئي، وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمات أخرى في هذا المجال.

٢٠ - ولدى تنفيذ هذا المقرر ("تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة"، التي يشار إليها أحياناً بالمبادرة العلمية)، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتصالاً بأكثر من ٦٢٧ مؤسسة بما فيها ١٩٧ حكومة و١٨٦ منظمة حكومية دولية، و١٠١ منظمة من المنظمات غير الحكومية و١٤٣ مؤسسة علمية داعياً إياها إلى تقديم آرائها.

٢١ - وتسهلاً لهذه العملية، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتطوير استبيان اختياري قائم على أساس شبكة الإنترنت لمساعدة المشاركين في الاستبيان على تقديم ورفاقهم، ومساعدتهم في تحليل وتصنيف الردود، وتيسير جعل الورقات المقدمة متوافرة للجميع على النحو المطلوب في الفقرة ٤ من المقرر ١/٢٢ أولاً (ألف). ويتوافر هذا الاستبيان على الإنترنت على العنوان الشبكي <http://science.unep.org> وتوجد عليه كذلك جميع الوثائق الأساسية ذات الصلة والردود الواردة. وقد تمكنت المنظمات والمؤسسات التي لم تشملها الدعوة بشأن تقديم الآراء من التسجيل والمشاركة في هذه الممارسة. كان ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ هو الموعد النهائي لتقديم هذه الورقات. غير أن الورقات الـ ١٢٣ التي وردت حتى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ تم تضمينها في التحليل.

٢٢ - طلبت الفقرة ٤ من المقرر ١/٢٢ أولاً (ألف) من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد تقريراً تجميعياً لعرضه على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة. ويعرض التقرير التجميعي في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/5/Add.3 ويستند إلى تحليل مستقل لـ ١٢٣ رداً من الردود التي وردت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ تحت رعاية اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة التابعة للمجلس الدولي للعلوم. وأضافت الأمانة بعض المسائل الأخرى للاستبيان الاختياري، ولم يُصنّف تحليل الردود بشأن المسائل في التقرير التجميعي وإن وجدت في الوثيقة الإعلامية UNEP/GCSS.VIII/INF.8.

٢٣ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد تلقى ١٥٣ رداً بما فيها ٧٥ رداً من الحكومات. أما الورقات الإضافية المقدمة الواردة والتي لم تتضمن في التحليل، فقد أكدت بصورة كبيرة النتائج الكاملة للتحليل. وتطلب الفقرة ٤ من المقرر ١/٢٢ أولاً (ألف) أن تكون الورقات المقدمة متوافرة للجميع، وقد تم ذلك على العنوان الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة <http://science.unep.org> وذلك في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

٢٤ - وعقب إصدار التقرير التجميعي، طلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً تيسير عقد مشاوره حكومية دولية استعداداً للدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وجرت المشاوره الحكومية الدولية في نيروبي في يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بدعم مالي من حكومتي النرويج وهولندا. وحضر المشاوره ١٥٧ مشاركاً يمثلون ٩٣ حكومة، وأكثر من ٥٠ مراقباً من منظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية ومؤسسات علمية. وأنتهز المدير التنفيذي أيضاً فرصة انعقاد المشاوره الحكومية الدولية لتنظيم اجتماع مدته يومين للمرموقين من الخبراء العلميين والتقنيين، عُقد في يومي ١٢ و١٣ كانون الثاني/كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وكذلك اجتماع غير رسمي مشترك بين الوكالات جرى يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويرد في الوثيقة (UNEP/GCSS.VIII/5/Add.4) الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن المشاوره الحكومية الدولية، والتقرير الموجز للاجتماع العلمي والتقني.

٢٥ - وفرت العملية التشاركية والشفافة والتشاركية الواسعة منظوراً خصباً وشاملاً للآراء فيما يتعلق بالأسئلة الثلاثة التي طُرحت في مقرر مجلس الإدارة ١/٢٢ أولاً ألف وهي بالتحديد: السؤال ١: ماهي الثغرات المحتملة، وأنواع احتياجات التقييم فيما يتعلق بالبيئة والتغير البيئي؟ السؤال ٢: كيفية وفاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى باحتياجات التقييم هذه؟ السؤال ٣: ما هي الخيارات الموجودة فيما يتعلق بالوفاء بالاحتياجات غير المحققة التي تقع داخل دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته؟ وعمدت الاستنتاجات والتوصيات التي أسفرت عنها المشاوره الحكومية الدولية الواسعة الحضور والمتوازنة إقليمياً على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/5/Add.4 إلى دمج وتلخيص نتائج عملية تشاورية أوسع على النحو المعروض في التقرير التجميعي للمدير التنفيذي (UNEP/GCSS.VIII/5/Add3).

٢٦ - وفيما يتعلق بالسؤال ١، لاحظت المشاوره الحكومية الدولية أموراً من بينها أن الأولويات طويلة الأجل لتقييم التحديات البيئية القائمة حالياً يجب تحديدها وذلك دعماً للعملية التكيفية للرصد والإدارة

البيئيّين. وأبرزت بلدان مختلفة عدداً من متطلبات التقييم المحددة، القطرية والإقليمية، مثل المياه، وتدهور الأراضي، والغابات، والمواد الكيميائية، والتنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية، والاستهلاك والإنتاج، والسلامة البيئية وصحة البشر، والأبعاد البيئية لأوضاع ما قبل الصراع وبعده. فما يلزم كأساس لتحسين تنسيق ودمج الشواغل البيئية في الخطط والسياسات القطاعية هو وجود تقييم مركز علمي قائم على أساس علمي ومتعدد أصحاب المصالح للروابط المتداخلة بين التحديات البيئية وبين البيئة والتنمية. ويتم تعزيز الموثوقية العلمية بإشراك أفضل الخبراء العلميين لإجراء تقييمات مستقلة مستعرضة من النظراء قائمة على بيانات موثوقة. بيد أنه بالنسبة لمعظم القضايا البيئية، يلزم تحسين نوعية البيانات وكميتها، ولا بد أيضاً من تحسين التفاعل بين العلوم والسياسات من خلال زيادة فعالية المشاورات الحكومية الدولية ومتعددة أصحاب المصلحة. ولا بد أيضاً من تحسين الفعالية التكاليفية، ومن التعاون، وتعزيز المؤسسات القائمة، والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. وأعتبر التشاور والتعاون والاتصال الشبكي على المستوى الإقليمي أمراً حاسماً لربط التقييمات على امتداد مستويات مختلفة وكذلك بالنسبة لتعزيز تقاسم المعلومات. وكانت هناك دعوة قوية لتعزيز مشاركة البلدان النامية في التقييمات الدولية، ولتحسين القدرات الوطنية في البلدان النامية من أجل الرصد والتقييم البيئيين.

٢٧ - وفيما يتعلق بالسؤال ٢، فإن الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في رعاية عملية التقييم الدولية الحالية والمشاركة فيها وتنفيذها قد حظي باعتراف واسع النطاق. وقد لعبت منظمات كثيرة أخرى من بينها أجهزة الأمم المتحدة أدواراً رئيسية في إجراء وتدعيم عمليات التقييم البيئية. وذكر أيضاً أن برنامجاً للبيئة يمكن أن يوفر مظلة للتنسيق، وذلك عن طريق الجرد الدوري لأنشطة التقييم البيئية الحالية. وهناك مجال واسع لتحسين التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع أمانات الاتفاقيات، وكذلك مع المنتديات الوزارية الإقليمية وذلك من أجل تعظيم أوجه التوافق النشاطي. إن الدور المهم الذي يلعبه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية بناء القدرات قد حظي بالاهتمام وبخاصة فيما يتعلق المراكز المتعاونة لدى البلدان النامية عن طريق عملية توقعات البيئة العالمية. وقد رؤي توأمة المؤسسات بين الشمال والجنوب وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب كمهمتين على جانب من الأهمية يحتاجان إلى المزيد من التعزيز.

٢٨ - وفيما يتعلق بالسؤال ٣، تم تحديد عدد من الخيارات المتداخلة تبادلياً لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار ولاية البرنامج وذلك استجابة للنتائج التي تم التوصل إليها في إطار السؤالين ١ و ٢ عاليه. وتمت الإشارة بصورة محددة إلى التوصيات الآتية من اجتماع الخبراء العلميين والتقنيين فيما يتعلق بتعزيز الموثوقية العلمية لعملية توقعات البيئة العالمية. وقد نظر إلى الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال بناء القدرات في مجال البحوث البيئية والرصد والتقييم على أنها تتمتع بأهمية حيوية، وينبغي تعزيزها وتوسيع نطاقها على جميع المستويات. وينبغي لتلك الجهود أن تُراعَى عن وضع خطة استراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات^(٣). وأكدت المشاورة النتائج التي توصل إليها التقرير التجميعي فيما يتعلق بالاختلافات الحالية في الآراء والمتعلقة بإنشاء فريق خبراء حكومي دولي

(٣) أنظر كذلك مقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٢ أولاً المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

بشأن التغير البيئي العالمي. وتم التأكيد على ضرورة تعزيز الآليات الحالية بصورة متماسكة. وينبغي تحديد أولويات التقييم في إطار الغايات الواردة في إعلان الألفية المتفق عليها، وخطه تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وذلك في شكل إطار شراكة متماسك للتقييم البيئي.

٢٩ - إن نتائج وتوصيات المشاورة الحكومية الدولية تتعلق بصورة واضحة بتنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين الحالية ومقرر مجلس الإدارة ١/٢٢ أولاً (باء). ففي ذلك المقرر طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي إعداد تقرير توقعات بيئية عالمية شامل لعام ٢٠٠٧، ودعم التقييمات المواضيعية شبه العالمية الشاملة المتشعبة. وحث الحكومات على تقديم التمويل الإضافي لبناء القدرات. وقد اعترفت المشاورة الحكومية الدولية بأن الكثير من التوصيات تشتمل على أنشطة إضافية يجب أن يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذها، وأن مثل هذه الأنشطة الإضافية لا يمكن تحقيقها بعدد الموظفين الحالي ومخصصات الميزانية الحالية. كما أن وضع برنامج عمل لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ يمكن أن يكون أداة رئيسية لتنفيذ مثل هذه النتائج والعملية التشاركية على النحو الذي اعتمدها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٣٠ - اختتم المشاورة الحكومية الدولية عملية تشاورية تفاعلية وتشاركية كاملة استندت إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والدوائر العلمية. ويجد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي حالياً نتائج وتوصيات المشاورات الحكومية الدولية بين دفتي الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/5/Add.4 معروضة عليه. وسوف تساعد النتائج والخبرات المكتسبة أثناء تلك العملية برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع الأولويات وتعزيز القاعدة العلمية لأنشطتها البرنامجية في مجال التقييمات البيئية والرصد والإنذار المبكر وفي تيسير التفاعل بين العلماء وصناع القرارات.

رابعاً - خطة استراتيجية حكومية دولية بشأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات

٣١ - أشار مجلس الإدارة، في الجزء الأول من مقرره ١٧/٢٢ إلى خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وبخاصة الفصل العاشر حول وسائل التنفيذ، والذي يركز على ضرورة زيادة دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فيما يتعلق ببناء القدرات، وكذلك بالنسبة للدعم التقني والتكنولوجي. وأخذ المجلس علماً بالجهود الأولية التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبدء عملية وضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وقد طلب مجلس الإدارة في ذلك المقرر إلى المدير التنفيذي، "بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرفق البيئة العالمية والمنظمات المختصة الأخرى امتثالاً للمقرر د.١-١/٧، الفقرتين ٣٣ و٣٤، وضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٣٢ - وعملاً بهذا المقرر، استحدثت أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية تحضيرية للمشاورات، بدءاً بالمنظمات المختصة بموجب تفويض مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وبهدف الحصول على إسهامات من الدول بشأن أولوياتها الوطنية والإقليمية؛ ستقوم الأمانة في القريب العاجل بالتعميم على الحكومات وثيقة تحدد العناصر اللازمة لإطار محتمل لخطة استراتيجية حكومية دولية مقبلة مُعدّة على

أساس تجربة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال، وكذلك على أساس الآراء التي أعربت عنها الحكومات في مختلف المنتديات الإقليمية أو الدولية، وستوافر هذه الوثيقة للمجلس/المنتدى برسم الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/5/Add.1.

٣٣ - ومن المتوخى وضع العملية التالية لإعداد وإكمال مشروع الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية:

(أ) سوف يقدم تقرير المدير التنفيذي الذي يحتوي على العناصر المحتملة لمشروع الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية إلى المجلس/المنتدى، وسوف يوجز التقرير عملية موضوعية لتطوير مثل هذه الخطة؛

(ب) قد يرغب مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في توفير التوجيهات بشأن العملية الإضافية لتطوير وإكمال الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية. ورهناً بنتائج المناقشات في جيجو، ستنظم الأمانة عملية للمشاورات الحكومية الدولية بغية وضع الصيغة النهائية لمشروع الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية؛

(ج) ستجمع الأمانة المدخلات الواردة من الحكومات إلى جانب مدخلاتهما رداً على ورقة العناصر، وتتيحها لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة؛

(د) وبمجرد اكتمال مشروع الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية من خلال المشاورات الحكومية الدولية، يمكن تقديمها إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثالثة والعشرين للنظر فيها واعتمادها.

خامساً - تعزيز عمليات تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ألف - تنفيذ الجدول الإشاري الطوعي للمساهمات

٣٤ - في دورته الاستثنائية السابعة، شدد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في مقره د.أ-١/٧ على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم المساهمات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشجعهم على المساهمة في صندوق البيئة مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية أما على أساس جدول إشاري طوعي للمساهمات أو على أساس تعهدات كل سنتين، و جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة، ومستوى المساهمات الشامل أو أي أساس تحدده دول عضو. وطُلب إلى المدير التنفيذي إخطار جميع الدول الأعضاء بالجدول الإشاري المقترح للمساهمات، ودُعيت جميع البلدان إلى إبلاغ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما إذا كانت ستستخدم الجدول المقترح أو أنها ستختار أساساً مختلفاً لمساهماتها.

باء - الجدول الإشاري في عام ٢٠٠٣: المرحلة التجريبية

٣٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وفي ضوء مقرره د.أ-١/٧ بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية وخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة التي دعت إلى التنفيذ التام لهذا المقرر، بعث المدير التنفيذي

لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برسالة إلى حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتعلق بالجدول الإشاري الطوعي، ودعا البلدان إلى الانضمام إلى تطبيقه أثناء المرحلة التجريبية في عام ٢٠٠٣.

٣٦ - أما المنهجية المستخدمة لتطوير الجدول الإشاري فقد استندت إلى الأهداف الرئيسية التالية:

(أ) الحفاظ على الطابع الطوعي للمساهمات المقدمة إلى صندوق البيئة؛

(ب) زيادة مستوى المساهمات السنوية لتصل إلى ٦٠ مليون دولار أي ما يعادل نصف قيمة ميزانية صندوق البيئة التي اعتمدها مجلس الإدارة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

(ج) توسيع قاعدة المانحين، ودعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنظر في تقديم مساهمات منتظمة وكافية لصندوق البيئة؛

(د) الحفاظ على مستوى مساهمات مرتفع وكاف من جانب البلدان المانحة التقليدية؛

(هـ) دعوة البلدان المانحة الرئيسية التي تقوم حالياً بدفع مساهمات تقل عن مستويات جدول الأمم المتحدة للأنشطة المقررة والمستويات المرتفعة السابقة له، إلى زيادة مساهماتها تدريجياً.

٣٧ - استجاب ١٢٧ بلداً للدعوة التي وجهها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للحكومات للنظر في الجدول الإشاري، وتقديم المساهمات في عام ٢٠٠٣. وكان موقف ٩٤ بلداً إيجابياً حيال الجدول الإشاري وتعهده ٨٧ منها بالدفع، أو أنها دفعت مبالغ قريبة من مستويات الجدول المقترح أو أكبر منها. كما دفعت ثلاثة بلدان أخرى وفقاً للجدول الإشاري أكثر من ذلك، ولكنها لم تؤيد الجدول الإشاري. ولم يقدّم اثنا عشر بلداً بالإدلاء بأية تعليقات إزاء الجدول، وقدمت مساهمات طوعية أدنى من مستويات الجدول الإشاري. فيما أبدى خمسة عشر بلداً تحفظات، وقررت الإسهام على أسس أخرى تقل عن مستويات الجدول المقترح. وطلب أحد البلدان أن يُستثنى من الجدول الإشاري. وفي الختام طلبت بلدان المزيد من الوقت للنظر في الجدول الإشاري.

٣٨ - وتمثلت النتيجة الرئيسية التي تحققت أثناء المرحلة التجريبية في توسيع قاعدة المساهمات الطوعية بشكل ملحوظ. وتعهده ١١٨ بلداً بالدفع لصندوق البيئة، أو بتقديم مساهمات له في عام ٢٠٠٣. أي ما يزيد على ٥٠ في المائة فوق متوسط العدد البالغ ٧٤ بلداً من البلدان التي تدفع سنوياً لصندوق البيئة، وما يزيد على ٣٠ في المائة عن العدد الأكبر السابق البالغ ٩٠ بلداً مانحاً عام ٢٠٠٢.

٣٩ - ومن بين النتائج الهامة الأخرى التي تحققت أثناء المرحلة التجريبية هي زيادة المدفوعات من جانب البلدان إلى صندوق البيئة. فبحلول عام ٢٠٠٣ كان أكثر من ٧٠ حكومة قد تعهدت بالدفع، أو دفعت مساهمات أكبر من السنة السابقة بدولارات الولايات المتحدة. وقام ٥٠ بلداً بزيادة مخصصات الميزانية لتقديم المساهمات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث قام ٣٦ منها بالتعهد الأول بالدفع، أو باستئناف الدفع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأسفر معدل سعر الصرف المؤاتي عن زيادة في المساهمات الواردة من حوالي ٢٠ بلداً آخر.

جيم - الجدول الإشاري في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

٤٠ - ووفقاً للمقرر د.١-٧/١ وبمراجعة الردود الواردة من الحكومات أثناء المرحلة التجريبية، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتطوير جدول إشاري جديد للمساهمات لفترة السنتين الراهنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ففي تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٣، وجه المدير التنفيذي رسالة إلى جميع الحكومات داعياً إيها إلى النظر في جدول إشاري جديد لزيادة ميزانية برنامج صندوق البيئة للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥. وطُلب من البلدان الرد في موعد غايته ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ومع نهاية عام ٢٠٠٣ كان ٦١ بلداً قد استجاب للدعوة التي وجهها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأيد ٤٥ بلداً استخدام الجدول الإشاري، ودفع ٤٣ بلداً منها أو تعهد بدفع مبالغ لعام ٢٠٠٤. وهذا أكبر عدد من البلدان يتعهد بالدفع لصندوق البيئة قبل بداية السنة التقويمية التي تُمَت إليها هذه التعهدات. كما تعهد بلد آخر بالدفع أيضاً وفقاً للجدول الإشاري علماً بأنه لم يؤيده. وأبلغت ست حكومات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنها لن تكون قادرة على الدفع وفقاً للجدول الإشاري نظراً للوضع الاقتصادي الشائك جداً السائد في بلدانها. وأبدت أربعة بلدان تحفظات إزاء الوضع، وتعهدت بمبالغ تقل عن مستويات الجدول الإشاري. ولم يقدّم اثنان من البلدان بالإدلاء بأية تعليقات، كما تعهدا بمبالغ تقل عن مستويات الجدول الإشاري. وأكد بلد مجدداً طلبه بأن يُستثنى من الجدول الإشاري، فيما طلب بلدان فسحة من الوقت للنظر في الجدول المقترح.

دال - زيادة كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة، بما في ذلك إمكانية استخدام آليات خارجية لاستعراض الأداء الإداري، مع الأخذ في الاعتبار التوصيات لعمليات استعراض الأداء الإداري السابقة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤١ - انضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٢ إلى مبادرة قائمة على أساس النتائج دشنها الأمين العام للأمم المتحدة. ويتمثل هدفها النهائي في جعل المنظمات تقرر بصورة أوضح وأكثر منهجية مدى فائدة عملها، وأهميته وفعاليتها وتأثيره. وينصب التركيز في هذا النهج بالدرجة الأولى على النتائج التي ترغب المنظمة في تحقيقها، بدلاً من أن يوجه بصورة أساسية نحو الموارد والمدخلات الموزعة من خلال ميزانيته. وقد أدى هذا إلى تحويل التركيز من تنفيذ المخرجات إلى تحقيق النتائج، مع جعل المديرين مسؤولين عن مدى فعالية وكفاءة مهمة استخدام الموارد الموكلة إليهم.

٤٢ - وتمثل الخطوة العملية الأولى، في إدخال إطار رشيد في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. ويتمثل أحد المعالم الرئيسية لهذا النهج الجديد القائم على النتائج في توضيح الأهداف والمنجزات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز على مستوى البرنامج الفرعي وذلك للإسهام في الانتقال من نظام قائم على المحاسبة في مجال المدخلات والمخرجات، إلى آخر يثبت الالتزام بالمساءلة من خلال عرض النتائج على أساس الحقائق مدعوماً بالمؤشرات. وفي برنامج عمل صندوق البيئة للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، كان هناك ٢٦ إنجازاً متوقعاً و٣٢ مؤشراً من المؤشرات الموزعة على امتداد سبعة برامج فرعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٣ - والخطوة الهامة الثانية التي اتخذت أثناء فترة السنتين الأخيرة، هي تقديم الإدارة والتخطيط القائمين على أساس النتائج. فالإدارة القائمة على أساس النتائج تندمج فيها الاستراتيجية والعمليات، والقياسات

لتحسين عملية صنع القرار، وتيسر تقويم المسار وتحسين الأداء من خلال التقييم الذاتي الدوري الذي ثبت أنه آلية استعراض مفيد للأداء الإداري. والغرض من التخطيط القائم على أساس النتائج، وهو تزويد صناع القرار وغيرهم من أصحاب المصلحة بمؤشرات واضحة عن نتائج البرنامج. أما في السابق فكان التخطيط وتنظيم الميزانية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يتمحور حول توزيع الموارد وتنفيذ المخرجات بدلاً من تحديد الفعالية وتأثير هذه المخرجات. وتبدأ الآن عملية التخطيط بالنتائج المرجوة، وتحدد الوسائل لتحقيق هذه النتائج. وعلاوة على ذلك فإن ميزانية البرنامج الناشئة عن ذلك، فضلاً عن إحتوائها على معلومات تزود بشكل متعارف عليه، فإنها تتضمن أيضاً إنجازات متوقعة تقاس بدورها بواسطة مؤشرات الإنجاز.

٤٤ - ووفقاً للمقرر د.١-٧/١ الفقرة ١٥ (ب)، فإن أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة نظرت أيضاً في "إمكانية الاستفادة بآليات خارجية لاستعراض الأداء الإداري، وعلى أن تؤخذ في الاعتبار توصيات الاستعراضات السابقة للأداء الإداري....." واستجابت أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للدعوة التي وجهت لاستعراض الأداء الإداري في كارتاخينا، بالاستفادة من آليات الاستعراض التالية:

(أ) الخبراء الخارجيون المفوضون من وحدة التقييم والمراقبة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) مكتب خدمات المراقبة الداخلية الذي أنشأته الجمعية العامة؛

(ج) وحدة التفتيش المشتركة التي، كما ورد في العنوان الشبكي للوحدة، هي هيئة المراقبة الخارجية لمنظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن إجراء عمليات التفتيش والتقديرات والتحقيقات على نطاق المنظومة، فيما يتعلق بجميع المسائل التي تؤثر على كفاءة المنظمات المشاركة والاستخدام السليم للموارد. وتوجه تقارير الوحدة لمنظمة أو أكثر من المنظمات المعنية، أو إلى جميع المنظمات بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حين يكون الموضوع يهم المنظومة ككل؛

(د) مراجعو الحسابات الخارجيون للأمم المتحدة.

٤٥ - تقوم وحدات التقييم والمراقبة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإجراء تقييمات على مستوى البرامج الفرعية والمشاريع والتقييم الذاتي، لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لضمان الالتزام بالمساءلة والتعلم والتفكير في الذات وتعدُّ الوحدة تقارير تقييم سنوية تكون وثائق فيما بين الدورات لمجلس الإدارة، وتعمل هذه التقارير على تحليل أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة استناداً إلى ثوابت التقييم القياسية للأمم المتحدة والمتعلقة بالأهمية والفعالية والكفاءة والتأثير. وتناقش توصيات تقارير التقييم على مستوى الإدارة العليا وتنفذ من جانب الوحدات ذات الصلة من الأمانة.

٤٦ - إن الاستعراضات التي أجراها مكتب خدمات المراقبة الداخلية، ومراجعو الحسابات الخارجيون، ووحدة التفتيش المشتركة، هي عملية متكررة، ففي فترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ أجرى مكتب خدمات المراقبة الداخلية عمليات مراجعة حسابات لقسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد وقسم الإنذار المبكر والتقييم، وقدمت توصيات لتحسين مستوى الأقسام والإدارة على مستوى المنظومة، وضمان الامتثال لأنظمة وقواعد الأمم المتحدة، إضافة إلى ذلك، أجرى مكتب خدمات المراقبة الداخلية استعراضاً لأداء

المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ودقق حسابات وظائف محددة له مثل أنشطة النشر التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك من أجل توفير المشورة بشأن كيفية تحسين تنظيمها وإدارتها.

٤٧ - وأجرى مراجعو الحسابات الخارجيون للأمم المتحدة استعراضات لأوجه عديدة من عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. وركزت عمليات مراجعة الحسابات الخارجية على أمور من بينها الحسابات والتقارير المالية والإدارة المالية وتنظيم الميزانيات، وإدارة البرامج والمشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريب الموظفين ومختلف القضايا البيئية. وأسفرت هذه الاستعراضات عن توصيات للتنفيذ من جانب الأمانة.

هاء - التركيز القوي على الأولويات المتفق عليها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعلى الاستعراض الجاري لأولويات سابقة

٤٨ - يعمل مجلس الإدارة على كفاءة توافق برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة توافقاً تاماً مع الولاية المسندة للبرنامج، ومع الأولويات المحددة في الوثائق التوجيهية، مثل إعلان استكهولم بشأن البيئة البشرية ١٩٧٢،^(٤) وإعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٩٧٧،^(٥) وإعلان مالو الوزاري ٢٠٠٠،^(٦) وكذلك إعلان الأمم المتحدة للألفية ٢٠٠٠،^(٧) وإعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة،^(٨) وخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة. كما تبذل الجهود لضمان توافق برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الخطة متوسطة الأجل للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥، ومع التوجهات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.

٤٩ - إن جميع موارد صندوق البيئة تستخدم لتنفيذ برنامج العمل باستخدام ميزانية البرنامج وميزانية الدعم التي اعتمدها مجلس الإدارة، ويتألف برنامج صندوق البيئة من سبعة برامج فرعية ذات أولويات واضحة متفق عليها.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية، استكهولم، ٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع A.73.II.A.14 والتصويب).

(٥) مقرر مجلس الإدارة ١/١٩، المرفق.

(٦) مجلس الإدارة ١/١٩، المرفق. مقرر مجلس الإدارة د.١-٦/١، المرفق.

(٧) مقرر مجلس الإدارة ١/١٩، المرفق. مقرر مجلس الإدارة د.١-٦/١، المرفق. قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٨) مقرر مجلس الإدارة ١/١٩، المرفق. مقرر مجلس الإدارة د.١-٦/١، المرفق. قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٥٠ - ومن أجل تحقيق معدل أعلى للتنفيذ في مجال أنشطة البرنامج، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً على جمع مساهمات مخصصة إضافية من الحكومات ومن الشركاء غير الحكوميين المختارين. وتسدّد المدفوعات المخصصة دعماً للأنشطة الأكثر إلحاحاً وأهمية ضمن الأولويات البرنامجية المتفق عليها.

٥١ - إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ أخذ في الانتقال من نهج جمع الأموال المخصصة دعماً لمشاريع منعزلة ذات أولوية، إلى نهج تعبئة الموارد بصورة نظامية واستراتيجية لخدمة أنشطة مشاريع وبرامج ذات أولوية طويلة الأجل. والعنصر الأساسي في هذه الاستراتيجية هو نظام يتألف من اتفاقات شراكة، أو ترتيبات مماثلة، والهدف الرئيسي لهذه الاتفاقات هو تبسيط وتعزيز التمويل للأنشطة ذات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة داخل البرنامج التي اعتمدها مجلس الإدارة. وتسفر مثل هذه الاتفاقات عن تمويل يمكن التنبؤ به ومستقر بصورة أكبر ويُمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من التخطيط المستقبلي بصورة أفضل فيما يتم إدخار الوقت والموارد المنفقة في مجال الإدارة.

٥٢ - أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتفاقات شراكة بنماذج وطرائق مختلفة مع النرويج وبلجيكا وأيرلندا وهولندا. وتركز الاتفاقات الراهنة على تنفيذ برنامج ذي أولوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأنشطة المشاريع في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، وتعزيز قدرة البلدان النامية على تحسين بيئتها، والمشاركة في التعاون البيئي على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مناقشات مع العديد من الحكومات المانحة الأخرى التي تنظر في الدخول في اتفاقات شراكة طويلة الأجل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وجميع وسائل الدعم المخصصة الإضافية توجه نحو أولويات البرنامج التي اعتمدها مجلس الإدارة والمتفق عليها بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومختلف الحكومات أثناء المشاورات الثنائية.

واو - مزيد من حشد الموارد من القطاع الخاص والجماعات الرئيسية الأخرى طبقاً لقواعد وإجراءات الأمم المتحدة المطبقة

٥٣ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحشد مساهمات إضافية من مصادر غير حكومية متنوعة، بما في ذلك مدفوعات غير مخصصة لصندوق البيئة، ومساهمات مخصصة لدعم أنشطة البرامج والمشروعات ذات الأولوية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولا تزال النتائج غير واضحة، ويستدعي الأمر بذل المزيد من الجهود.

٥٤ - يبدو أن أغلبية الشركاء غير الحكوميين لا يجذبون تقديم مساهمات غير مخصصة إلى صندوق البيئة، حيث أنهم يعتبرون ذلك، بالدرجة الأولى، مسؤولية حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أكدت الحكومات نفس هذا النهج في استراتيجية حشد موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة المعقودة في ٢٠٠١. وقد جاء في وثيقة الاستراتيجية " بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو منظمة غير حكومية، ينبغي أن يشتمل الجزء الأكبر من تمويله على مساهمات من الحكومات".^(٩) ومن ناحية أخرى أكدت الاستراتيجية على وجود ضرورة ملحة لتعزيز أنشطة حشد موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدى المنظمات غير الحكومية، والمجموعات الرئيسية بما في ذلك

مؤسسات القطاع الخاص، والمصارف والأعمال الصغيرة، والمنظمات غير الربحية، والمؤسسات، ومنظمات الخدمة، والأفراد الذين يعتقدون أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يستطيع من موقعه هذا أن يدعم الحماية البيئية والتنمية المستدامة.

٥٥ - في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ جرى الجهد الرئيسي لجمع الأموال من القطاع الخاص والمجموعات الرئيسية الأخرى على أساس تحفيز التمويل المشترك للمشروعات ذات الأولوية، تاركاً الدور الرئيسي في التمويل للحكومات المانحة. وقد تولدت التعهدات والمساهمات المخصصة من مؤسسة الأمم المتحدة، من خلال آلية صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. وفي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تم جمع ما مجموعه ١١,٣ مليون دولار تقريباً من ذلك المصدر لدعم مختلف أنشطة وبرامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تم توليد مساهمات مخصصة إضافية من أكثر من ١١٠ شركات وطنية ودولية تابعة للقطاع الخاص ومجموعات رئيسية أخرى بلغت في مجموعها ٢ مليون دولار عن العاملين الماضيين. يضاف إلى ذلك أن المساهمات غير المخصصة قد تولدت أيضاً حيث دفعت ثمان جهات مانحة من القطاع الخاص والأفراد ما مجموعه ١٠٠ ٠٠٠ دولار لصندوق البيئة.

سادساً - قضايا تتعلق بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف

٥٦ - يسهم جزء كبير من أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم وتنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الإقليمية والعالمية. ويشتمل ذلك على تطوير الصكوك ذات الصلة، وتقديم الدعم الإداري لأمانات الاتفاقيات، وتوفير الخدمات الاستشارية أو المساعدة التقنية للأطراف كل على حدة (مثلاً في الارتفاع بمستوى التشريعات أو المؤسسات الوطنية المختصة وتعزيز التعاون العلمي أو الممارسات الجيدة)، أما خدمات دعم تنفيذ المشروعات، بما في ذلك تلك المشروعات الممولة من مرفق البيئة العالمية، وزيادة الوعي بين مسؤولي الحكومات وأصحاب المصالح ذوي الصلة على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية.

٥٧ - يقدم برنامج تطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (برنامج مونتفيدو الثالث)^(٩) التوجيه الاستراتيجي طويل الأجل لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي، وتحديد الخدمات والدعم لتنفيذ الاتفاقات البيئية الحالية متعددة الأطراف وكذلك توجيه مواصلة تطوير مثل هذه الاتفاقات.

٥٨ - وفيما يتعلق بتطوير اتفاقات دولية جديدة في مجال البيئة خلال السنوات الأخيرة، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة للحكومات لإبرام اتفاق رابطة جنوب شرق آسيا بشأن التلوث الضبابي العابر للحدود، والاتفاقية الإطارية لحماية البيئة البحرية ولبحر قزوين والاتفاقية الإطارية لحماية منطقة دول كارابات الست وتنميتها تنمية مستدامة. وعلى المستوى العالمي فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة جنباً إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عقدا مزيداً من اللقاءات للجنة التفاوض الحكومية الدولية للتفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية

(٩) UNEP/Env.Law/4/4

ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، ولجنة التفاوض الحكومية الدولية لإبرام صك دولي ملزم قانوناً لتنفيذ إجراءات دولية بشأن ملوثات عضوية ثابتة معينة، والمضي قدماً في تنفيذ الهدف الوارد في خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، والمتعلقة بهذه الاتفاقات. ومساعدة الحكومات على الإعداد لاجتماعات مستقبلية خاصة بمؤتمرات الأطراف كل على حدة.

٥٩ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم تنفيذ اتفاقيات وبروتوكولات البحار الإقليمية وكذلك خطط العمل ذات الصلة. واشتملت أحدث التطورات على إدراج الاتفاقية الإطارية لحماية البيئة البحرية لبحر قروين والتقدم المحرز في خطة عمل شمال غرب المحيط الهادي. ويمكن الاطلاع على نظرة عامة على مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الميدان على العنوان الشبكي <http://www.unep.ch/seas>.

٦٠ - وتنفيذاً للجزء ثانياً من قرار مجلس الإدارة ١٧/٢٢، كئف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطته أثناء عام ٢٠٠٢ لدعم الهيئات التشريعية وبخاصة لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عن طريق دعم عمليات بناء القدرات في مجال القانون البيئي بما في ذلك الاتفاقات البيئية الحالية ومتعددة الأطراف والمعايير والمبادئ ذات الصلة في مجال البيئة.

٦١ - يحاول برنامج الأمم المتحدة للبيئة جاهداً أن يزيد من التكامل والتواصل بين الاتفاقيات على المستوى القطري في مجالات مثل بناء القدرات وإعداد التقارير. كما أن الاجتماعات التسعة التي عقدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ آذار/مارس ١٩٩٤ لتوفير منتدى لأمانات الاتفاقيات لبحث مجالات الاهتمامات والمصلحة المشتركة، تبرز استمرار جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحديد أوجه التوافق النشاطي بين البرامج فيما بين الاتفاقيات، وتحسين التعاون بين أماناتها وبين برامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل على حدة.

٦٢ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق المركز العالمي لرصد الحفظ، بتيسير تنفيذ المشروعات الرائدة في أربعة بلدان هي: (غانا وإندونيسيا وبنما وسيشيل) وذلك لاختبار إدارة المعلومات وتنسيق المفاهيم في إطار عملية إعداد التقارير القطرية للاتفاقيات العالمية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي (الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، والاتفاقية المعنية بالأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، والاتفاقية المعنية بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وبخاصة كموائل لطيور الماء). وثمة تأكيد خاص على آليات التنسيق المؤسسية وأوجه الارتباط على المستويين القطري والدولي.

٦٣ - اعتمد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في المقرر د.١-٤/٧ المبادئ التوجيهية الطوعية الخاصة بالامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها. وقد دعا هذا المقرر المدير التنفيذي إلى تيسير تنفيذ المبادئ التوجيهية، والمضي قدماً بجهود بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ولتنفيذ هذا المقرر فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد طور مشروع دليل تدريب. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك بعقد سلسلة من حلقات التدريب العملية الإقليمية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها. وتُصمّم حلقات التدريب العملية هذه لتيسير جمع ردود الفعل بشأن مشروع الدليل الذي سوف ينقح عن طريق إضافة مرفقات إقليمية له. وقد قام

برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمبادرة كبرى لتدريب موظفي الجمارك مع أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي بها بنود خاصة بالتجارة، مثل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية على المستويين القطري والإقليمي.

٦٤ - ي دشّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً مشروعاً رئيسياً لتحقيق أوجه التوافق النشاطي بين الاتفاقيات في أفريقيا. وقد تم تأمين تمويل هذا المشروع الذي يتمثل هدفه في تنفيذ مختلف الأنشطة المذكورة في التوصية الخاصة بالقيمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بشأن تحسين التنسيق بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وفعاليتها. وسوف يُنفذ هذا المشروع في سبعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء بما في ذلك دولتين من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٥ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنظيم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية ترمي إلى تحسين تنسيق التنفيذ القطري لاتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم. وترمي حلقات العمل هذه التي تُنفذ بالتأييد الكامل للأمانات ذات الصلة إلى توفير محفل لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات، وتحسين التفاعل بين نقاط الاتصال القطرية للاتفاقيات الثلاث وتقوية المراكز الإقليمية التابعة لاتفاقية بازل. وحلقة التدريب العملية الأولى في هذه السلسلة قد عقدت في كوتونو، بنن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وعقدت الثانية في بروتوريا، جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وهناك ثلاث حلقات تدريب عملية على الأقل مقرر عقدها أثناء عام ٢٠٠٤ بدءاً بحلقة تدريب عملية في أمريكا اللاتينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وبدأت سلسلة منفصلة من حلقات العمل القطرية الرامية إلى زيادة الوعي العام بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف العالمية والإقليمية باحتفاليات في تسلك بالبويسنة والمهرسك، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وفي تيران، ألبانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وهناك حلقة تدريب عملية واحدة على الأقل مقرر عقدها في ٢٠٠٤.

٦٦ - يحاول برنامج الأمم المتحدة للبيئة التوفيق بين أوجه النشاط والارتباطات فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أعمال فإن هناك عدداً من المشروعات الرائدة والأنشطة الأخرى التي تتناول أوجه التوافق النشاطي فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف خلال السنوات الأخيرة ومنها على سبيل المثال ما يتم تحت رعاية جامعة الأمم المتحدة، وكذلك المبادرات الثنائية بين الاتفاقيات ذاتها. وفي عام ٢٠٠٣ كلف برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعليماته بإجراء حصر شامل لجميع المبادرات ذات الصلة التي اتخذت حتى تاريخه ويقوم المركز العالمي لرصد الحفظ بتصنيفها.

٦٧ - وقد طورت الأنشطة آفة الذكر ونفذت بالتشاور والتنسيق مع أمانات الاتفاقيات ذات الصلة.

سابعاً - فريق الإدارة البيئية

٦٨ - أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريق الإدارة البيئية لغرض زيادة التنسيق فيما بين الوكالات في مجال البيئة والمستوطنات البشرية إعمالاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ وقرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ومنذ إنشائه، يعمل هذا الفريق على عقد مشاورات بشأن قضايا محددة منتقاة تشمل إعداد التقارير ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، والجوانب البيئية للمياه العذبة، والإصحاح والمستوطنات البشرية، وقد أسهم كذلك في عمل العمليات الحكومية الدولية مثل تلك التي تمت بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية.

٦٩ - وإعمالاً للمقرر د.١-٧/١ وخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، أعيد تنشيط فريق الإدارة البيئية وغدا عاملاً بصورة كاملة في منتصف عام ٢٠٠٣ وذلك بإنشاء أمانة دائمة له في جنيف، سويسرا.

٧٠ - عقد فريق الإدارة البيئية عدة اجتماعات لوضع برنامج عمله الجديد في الأجلين القصير والمتوسط وقرر عدة أمور من بينها التناول بصورة مكثفة لنتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، والتركيز على تقديم مساهمات عملية لتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة في مجالات البيئة والمستوطنات البشرية.

٧١ - واتفق الفريق على أنه ينبغي أن يصبح أداة تمكن أعضائه من تقاسم آرائهم أو اهتمامهم بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، واستعراض التقدم المحرز وتحديد العقبات ووضع الاتجاهات السياسية ونقل آرائهم وتوصياتهم إلى المحافل الحكومية الدولية مثل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، ومجلس إدارة موئل الأمم المتحدة واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وتمشياً مع روح القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، فإن فريق الإدارة البيئية ينوي أن يشارك أصحاب المصلحة المختصين أو الذين لديهم خبرات في مجالات نوعية سيتناولها فريق الإدارة البيئية.

٧٢ - وطبقاً للنهج الكلي هذا، وكأحد مجالات تركيزه المباشرة، فإن فريق الإدارة البيئية بالتشاور مع آلية التنسيق بين الوكالات بشأن موارد المياه (UN-Water)، قد أجرى مشاورات على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ جدول أعمال المياه، مع التركيز على جوانبه البيئية، والتي أدرجت نتائجها في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/4 بشأن المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية. وإضافة إلى ذلك، أصدر فريق الإدارة البيئية وثيقة إعلامية (UNEP/GCSS.VIII/INF/5) تقدم عرضاً عاماً لأنشطة الأمم المتحدة الرئيسية في هذه المجالات وتضم بعض التوصيات بشأن النهوض بالمزيد من العمل المشترك.

٧٣ - واصل فريق الإدارة البيئية عمله من خلال فريق إدارة القضايا، بشأن تنسيق إعداد التقارير القطرية للاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. وأصدر الفريق تقريراً بتوصيات بشأن كيفية زيادة تشجيع التناسق في إعداد التقارير القطرية. واتفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع بعض أعضاء فريق الإدارة البيئية على تعزيز تنفيذ هذه التوصيات واستعراض ما أُحرز من تقدم في مطلع عام ٢٠٠٥.

٧٤ - وفيما يتعلق ببرنامج عمله خلال العامين القادمين، فإن فريق الإدارة البيئية يبحث عدداً من القضايا المواضيعية التي اقترحها أعضاؤه، مثل اتخاذ نهج منسق إزاء بناء القدرات، والأنماط المتغيرة غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج والمشتريات الصديقة للبيئة.

٧٥ - وطبقاً للمقرر د.١-٧/١، سوف يقوم فريق الإدارة البيئية بإبلاغ اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، ومجلس إدارة موئل الأمم المتحدة ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف بشأن ما يقوم به من أعمال. كما سيعمل الفريق عن طريق مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على تقديم تقارير إلى الجمعية العامة، حسب الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٨. وسوف يحتاج الأمر إلى موارد كافية لدعم أداؤه وإمكانية تقديم المساهمات المالية لأنشطة محددة لتمكين فريق الإدارة البيئية من أن يحقق كامل قدراته وطاقاته. وسوف تتاح المزيد من التفاصيل حول عمل فريق الإدارة البيئية للمجلس/المنتدى برسم الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/5/Add.2.